الى الاجزاء انما هو في التأليف فقط كما اشرنا اليه في فواتح هذه الرسالة فتدبر
قوله وبهذا يتبين بطلان ما قد قيل اه هذا اشكال السيد صاحب السوانح من الدليل
كما يدل عليه كلامه قدس سره فان قيل المعد الاخير الى غير النهاية يلتبس اختلاف السلسلة
والمساواة ترك العدد من الاعداد بل هو باعتبار السوانح الثالث منه ويدفعه ما قررنا
واما ما ذكره قدس سره فلا يدفعه اذ لهذا القائل ان يقول ان اردتم بالعلة
المستقلة للكل ما يكون بنفسه علة موجدة له ولكل واحد من الاجزاء فلا نم ان يكون
للكل علة كذلك وان اردتم بها ما لا يكون علل الاجزاء خارجة عنه فيمتنع لزوم
توارد الموجدين على شيء واحد من الاجزاء فانه يجوز ان يكون ما فوق المعلول
الاخير الى غير النهاية علة للكل ولا يكون بنفسه علة لشيء من الاجزاء بل مشتملا على
عللها فان قلت هذا الدليل يبطل تناهي العلل التي علمه كما يبطل لا تناهيها فان
علة جميع هذه العلل ليست داخلة فيه ولا خارجة عنه تعين ما ذكره
قلت يتبين ان الامر كذلك فان هذا الدليل يدل على ان الموجودات باسرها سواء
كانت او غير متناهية مستندة الى الواجب تعالى ابتداء كما مرت اليه الاشارة وذلك
حق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه قوله انما يجري في التسلسل اه وذلك لان
مبدأ هذه السلسلة علة محضة كما ان مبدأ سلسلة العلل معلول محض فيجوز ان
يكون العلة المحضة اي الواجب علة لتلك السلسلة ولا يلزم عليه التسلسل ثم
التسلسل في المعلول انما هو على تقدير الحمل بهما فانا اذا ذكرنا معا فيكون غير
متناهية [illegible] انها لا تقف عند حد وقد سنح لي في هذا الاوان برهان [illegible]
الاول لو تسلسل العلل الى غير النهاية كان كل واحد منها وجود [illegible]

وجود

وجود الكل مقابل للعدم في ضمن عدم الكل فلا شك ان هذا النحو من الوجود ممكن فلا بد له
من علة وهي ليست هذه السلسلة فان كل واحد منها في هذا النحو من الوجود في مرتبة واحدة
فيكون له مبدأ خارج عنها فلا يكون الا التناهي في العلل والاثار لو تسلسل العلل الى
غير النهاية يلزم الجعل بالعرض من غير الجعل بالذات لان المعلول اللازم للعلة المستقلة
وقد قررناه في موضعه ان جعل اللازم هو بعينه جعل الملزوم يتعلق اولا وبالذات بالملزوم
وثانيا وبالعرض باللازم قوله اي مساوية لها الخ وذلك لانا نعني بالمساواة وقوع
كل واحد من السلسلتين بازاء واحد من السلسلة الاخرى وبالزيادة والنقصان عدم الوقوع
فلا يمكن ان يتحقق التساوي مع الزيادة والنقصان والا لزم اجتماع النقيضين قوله
وقد خص هذا الدليل اه اعلم ان للعدد وجودا ذهنيا محضا لا يترتب عليه الاثار
ووجودا ذهنيا يحذو حذو الوجود الخارجي في ترتب الاثار فهو بحسب وجوده
الاول متناه منقطع بانقطاع الاعتبار باتفاق الحكماء والمتكلمين وبحسب وجوده
الثاني كونه نفس المعدود من جهة انه يصح انتزاعه عنه وهو عند المتكلمين ايضا
متناه وعند الحكماء وان كان غير متناه لكن على تقدير عدم الترتب الوضعي
والطبعي لا ترتب فيه ترتبا عدديا لعدم تعين مورد الانتزاع فلا يجري التطبيق فيه
لانهم شرطوا الترتب في اجزائه وعلى تقدير الترتب الوضعي والطبعي يتعين مورد
الانتزاع وتحصيل الترتب العددي فيجري التطبيق فيه بحسبه كما يجري بحسب الوضعي
والطبعي هذا وقد سنح لي دليل اخر قريب الماخذ من دليل التطبيق وهو ان
كل سلسلة غير متناهية مشتملة على سلاسل غير متناهية لان في كل سلسلة
غير متناهية الوفا غير متناهية وفي تلك الالوف احادا غير متناهية وهذه

ولكن السدل بدليل [illegible]

Copyright © King Saud University